الهجرة غير الشرعية و علاقتها بالتحولات الديموغرافية في ليبيا

صلاح مصطفى الأمين

قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا

slahalamyn644@gmail.com

المستخلص

نظراً لموقع ليبيا الجيو ستراتيجي كمركز عبور رئيسي لأوروبا، برزت الهجرة غير الشرعية كإحدى أهم القضايا التي تواجه البلاد في السنوات الأخيرة. ومنذ عام 2011م، ازداد هذا التوجه سوءاً نتيجةً للاضطرابات السياسية، والفشل المؤسسي، وانعدام الأمن. فبلغت آثار الهجرة غير الشرعية مبلغا كبير الأثر على التوزيع السكاني، وظروف سوق العمل، والأمن الاجتماعي والاقتصادي، والتركيبة السكانية، وارتفاعًا في معدلات الجريمة والبطالة، ونموًا سكانيًا في مناطق غير مهيأة لأيٍّ منهما . لذا تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والتغيرات الديموغرافية في ليبيا ، من خلال دراسة أسباب الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا ، ودراسة تأثيرها على التحولات الديموغرافية في ليبيا .

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية – التحولات الديموغرافية

المقدمة

ان مشكلة الهجرة غير النظامية نالت أولوية قصوى بالنسبة للحكومات الليبية المتعاقبة، ويشير المتابعون لهذه الظاهرة إلى الاتحاد الأوروبي كونه يُعدّ من أهم الأطراف الفاعلة الجديدة المتورطة فيها، لا سيما بعد مشاركة دول في الإطاحة العنيفة بالنظام السياسي الليبي عام 2011. في المقابل، لطالما كانت الصراعات العسكرية غير الدولية قائمة منذ نشأة الدولة. وكثيرًا ما تجد الدولة نفسها متورطة في صراع مسلح داخلي مدفوع بظروف متنوعة، بما في ذلك الصراعات الإقليمية التي تسعى إلى الإطاحة بالحكومة الحالية وتنصيب أخرى جديدة. ومن خلال التسبب في خلل كبير في السيطرة على النظام الأمني، المُحاط بالأمن الوطني والإقليمي، فإن هذه الأزمات الأمنية لديها القدرة على قلب هيكل النظام رأسًا على عقب. ولذلك، تُعدّ إدارة الصراعات مهمة صعبة على صانعي السياسات الأمنية في البلاد. وتتأثر الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في العديد من الدول، بما فيها ليبيا، تأثرًا كبيرًا بموضوع الهجرة غير النظامية المُعقّد والمتعدد الجوانب.لقد ازداد عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يدخلون ليبيا بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، سواءً كانوا من دول أفريقية جنوب الصحراء أو دول أخرى تسعى إلى تحسين ظروف معيشية. وتُعد الهجرة غير الشرعية من أبرز القضايا التي تواجه الدولة الليبية، على الرغم من كونها ظاهرة إنسانية قديمة. ويعود ذلك إلى التغيرات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة منذ عام 2011. وتنعكس الهجرة غير الشرعية في ليبيا على جوانب عديدة من التحولات الديموغرافية، إذ تؤثر بشكل مباشر على التركيبة السكانية لبعض المناطق، وتلعب دورًا في تحولات كبيرة في توزيع العمالة والسكان. كما يتأثر الأمن الاجتماعي والاقتصادي بشكل كبير، لا سيما في ظل الظروف السياسية والاقتصادية الهشة التي تعيشها ليبيا. يضاف إلى ذلك عوامل أخرى تساهم في تفاقم هذه الظاهرة،

كالنزاعات والحروب الداخلية من خلال تحليل جوانب هذه الظاهرة وآثارها على المجتمع الليبي، تسعى هذه الدراسة إلى تحديد كيفية ارتباط الهجرة غير الشرعية بالتغيرات الديموغرافية في ليبيا، يهدف البحث إلى فهم العوامل الرئيسية التي دفعت الناس إلى دخول ليبيا بشكل غير قانوني، وكيف أثرت هذه الظاهرة على التحولات الأخيرة في التركيبة السكانية للبلاد.

إشكالية الدراسة: تتمثل إشكالية الدراسة في التساؤلات الآتية:

1. ما هي أسباب الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا؟
2. وما تأثير تلك الهجرة على التحولات الديموغرافية في ليبيا؟
3. وهل هناك تأثير للهجرة غير الشرعية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا؟

فرضيات الدراسة: تنطلق هذه الدراسة من الفرضيات التالية

1. هناك العديد من الاسباب التي تساهم في الهجرة غير الشرعية نحو ليبيا.
2. أدت الهجرة غير الشرعية لتغيرات كبيرة على الوضع الديموغرافي في ليبيا.
3. هناك تأثير سلبي كبير على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا.

أهداف وأهمية الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يأتي:

1. تحليل آثار الهجرة غير الشرعية على التحولات الديموغرافية في ليبيا، بما في ذلك التحولات في توزيع السكان وتركيبتهم، بالإضافة إلى الضغط على الخدمات والموارد العامة.

2. كما تهدف هذه الدراسة إلى توضيح كيفية تأثير هذه الظاهرة على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للبلاد مما يمكن للسلطات المحلية والوطنية في ليبيا إصدار أحكام أدق بشأن قوانين الهجرة، والتوطين، وبرامج الرعاية الاجتماعية من خلال فهم العلاقة بين هذه الهجرة والتغيرات الديموغرافية.
3. وتهدف هذه الدراسة أيضاً لكشف الصعوبات التي يواجهها المجتمع الليبي نتيجة لهذا النوع من الهجرة.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

- توضيح حجم الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا وتأثيرها على التغيرات السكانية.
- كشف العلاقة بين الزيادة السكانية والهجرة غير الشرعية.
- توضيح الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية وتبيان حجم الضغوط على الخدمات والموارد العامة في الدولة.
- المساهمة في ادراسة التدابير التي يمكن أن تتخذها الحكومة الليبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية. واقتراح حلول لمعالجة المشاكل الناجمة عن الهجرة غير الشرعية.

منهجية الدراسة تركز هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والتحولات الديموغرافية في ليبيا.كما تتطرق إلى تحديد الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للهجرة غير الشرعية وتقييم تأثيراتها على التغيرات السكانية في ليبيا. فستعتمد هذه الدراسة على **المنهج الوصفي والمنهج التحليلي:** وذلك لوصف وتحليل واقع الهجرة غير الشرعية في ليبيا ودراسة التحولات الديموغرافية التي طرأت عليها،

الحدود الزمانية والمكانية : بالنسبة **للحدود الزمنية** [1]قد تكون الدراسة محدودة بفترة زمنية معينة بسبب التغيرات السريعة في الوضع السياسي والاقتصادي في ليبيا وهة الممتدة من سنة 2005 وحتى الوقت الراهن **أما الحدود المكانية** فتقتصر الدراسة على الدولة الليبية وهي الأكثر تأثراً بالهجرة غير الشرعية وخاصة المناطق الحدودية والمدن التي تستقبل المهاجرين**.**

تقسيم الدراسة: تم تقسيم هذه الدراسة على مبحثين رئيسين وعلى هذا النحو: المبحث الأول تناولنا فيه أسباب الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا في مطلبين الأول معنون بالفقر والبطالة في دول المنشأ أما المطلب الثاني فكان بعنوان الصراعات والحروب الإقليمية في دول المنطلق في حين تناول المبحث الثاني تأثير الهجرة غير الشرعية على التحولات الديموغرافية في ليبيا واحتوى على مطلبين المطلب الأول: الوضع الديموغرافي في ليبيا قبل وبعد الهجرة غير الشرعية أما المطلب الثاني فتناول التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الهجرة غير الشرعية

المبحث الأول: أسباب الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا

المطلب الأول:الفقر والبطالة في دول المنشأ

برزت الهجرة غير الشرعية إلى ليبيافي السنوات الأخيرة كقضية مجتمعية حظيت باهتمام وجدل كبيرين محليًا وعالميًا. ويعود ذلك إلى الظروف السياسية والاقتصادية السائدة في مختلف دول أفريقيا جنوب الصحراء. وتُعد هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة والفقر، أحد الأسباب الرئيسية للهجرة غير الشرعية للشباب. وفي هذا الصدد، تُشكل هذه

العوامل نسبة كبيرة من الدوافع الرئيسية التي تدفع الناس إلى السفر إلى الخارج بحثًا عن آفاق وحياة أفضل، بما في ذلك ليبيا التي أصبحت وجهة شهيرة للكثيرين منهم على الرغم من المخاطر والتحديات. في هذا الجزء، سندرس كيف يلعب الفقر والبطالة في بلدان المنشأ دورًا حاسمًا في تشجيع الأفراد على اتخاذ قرار الهجرة غير الشرعية.(أحمد الربايعة، ١٩٨٧م، ص ١٢ - ١٣).

أولاً: تعريف الهجرة

تُشير الهجرة إلى المغادرة أو الرحيل. ويُقال إن الشخص ترك شيئًا خلفه. ووفقًا لتعريف "الهجرة" في قاموس "مختار الصحة"، فإن الاسم هو "هجر"، وهو عكس "وصل"، و"مهاجر" يعني مغادرة مكان إلى آخر.

تُعادل كلمة "هجرة" ثلاث كلمات إنجليزية مجتمعة. هناك مصطلح آخر هو "الهجرة"، الذي يصف عملية الانتقال أو الهجرة المخطط لها. وكما لو كان يشير إلى الحركة فيما يتعلق ببلد المنشأ، فإن مصطلح "الهجرة" يصف هذه الحركة فيما يتعلق بالبلد الأصلي، أي حركة الهجرة الخارجية، أي الحركة إلى الخارج. ومع ذلك، فإن كلمة "هجرة" تصف وصول المهاجرين واستقرارهم الفعلي في الدولة المضيفة ويُشار إلى انتقال الأشخاص من مكان إلى آخر بغرض الإقامة فيه، سواء بشكل دائم أو مؤقت، بالهجرة في قاموس المصطلحات الجغرافية ويُوصف بأنه نوع من حركة السكان من إقليم يُعرف باسم موطن المنشأ أو مكان المغادرة إلى إقليم آخر يُعرف باسم موطن الوصول أو مكان المقصد، متبوعًا بتغيير في مكان الإقامة، في القاموس الديموغرافي الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة.(عبد الله غانم، ٢٠٠٢م، ص ١٥).

تُعرف الهجرة بأنها "مغادرة شخص من بلد أو إقليم إقامته إلى إقليم دولة أخرى بقصد الاستقرار الدائم فيها". ويُعتبر مهاجرًا، وفقًا للأمم المتحدة، أي شخص يقيم في الخارج لأكثر من عام، بغض النظر عن السبب - طوعيًا كان أم قسرًا - وطريقة الهجرة - نظامية أم غير نظامية. وتُعرف الأمم المتحدة أيضًا بأنه أي شخص موجود خارج بلد جنسيته بسبب خوف مشروع من الاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو معتقداته السياسية، وغير قادر أو غير راغب في الاستفادة من حماية ذلك البلد. وبدمج مصطلحي "الهجرة" و"غير الشرعية"، فإن مصطلح "الهجرة غير الشرعية" يدل على خرق القواعد السارية حاليًا التي تحكم قبول الأجانب. ويمكن اعتبار أي حركة لشخص أو مجموعة عبر الحدود تتجاوز ما يسمح به القانون هجرة غير شرعية. إن عبارتي "الهجرة غير الشرعية"، التي تحمل نفس المعنى القانوني، و"الهجرة السرية"، التي تستخدم لأن هذا النوع من الهجرة يتم بشكل سري من السلطات وبالتالي فهو غير قانوني، قابلتان للتبادل مع هذا المصطلح.(https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/migration/index.html).

تعريف الهجرة الغير شرعية (الغير قانونية)

يُطلق على انتقال الأشخاص من بلد إلى آخر دون اتباع الإجراءات القانونية في البلد المُستقبِل اسم الهجرة غير الشرعية. ويشمل ذلك دخول البلد بطريقة غير شرعية (مثل عبور الحدود دون إذن) أو البقاء بعد انقضاء المدة القانونية للإقامة (مثل تجاوز مدة التأشيرة).،تُعدّ هذه الهجرة غير شرعية بموجب القواعد الوطنية والدولية التي تُنظّم السفر عبر الحدود، وكثيرًا ما تحدث في ظروف محفوفة بالمخاطر والتحديات، مما يُعرّض المهاجرين لخطر الاستغلال والاتجار بالبشر، بل وحتى الموت.(Kostas,2017, 420-426).

- **أنواع الهجرة الغير شرعية**

1. السكن غير المرخص

يُطلق مصطلح "الإقامة غير القانونية" على الشخص الذي يدخل دولةً ما بشكل قانوني، ثم يُحوّل إقامته في نهاية المطاف إلى إقامة غير قانونية. وينطبق هذا على من يعمل لدى آخرين ويتجنب كفيله. ويُعدّ عملهم مع الآخرين انتهاكًا صارخًا لقانون الهجرة، حتى لو دخلوا الدولة بشكل قانوني. وبالتالي، تُعتبر إقامتهم غير قانونية.

ينطبق هذا أيضًا إذا وافق الشخص المكفول على العمل لدى كفيله ولكنه أهمل تمديد تأشيرة إقامته عند انتهاء صلاحيتها. وأخيرًا، إذا مكث الشخص مدة أطول من المسموح بها داخل حدود الدولة - على سبيل المثال، عن طريق الحصول على تأشيرة عبور أو تصريح زيارة - فيُعتبر مقيمًا غير قانوني. ويُعتبر الشخص الذي يقيم في بلد غير بلده، منتهكًا بذلك اتفاقية أو تعميمًا وطنيًا أو متعدد الأطراف أو دوليًا، في وضع إقامة غير قانوني أو غير نظامي. قدمت منظمة العمل الدولية هذا التعريف لأول مرة عام ١٩٧٥. وينطبق هذا عادةً على من ارتكبوا مخالفة إدارية بعدم امتلاكهم تصاريح إقامة سارية. على النقيض من ذلك، تُعتبر الهجرة غير الشرعية سلوكًا غير قانوني، يشمل التواجد على أراضي دولة غير تلك التي دخلها الفرد بطريقة غير شرعية، بغض النظر عن الظروف أو الطريقة التي تم بها هذا الوجود غير القانوني. **(الامم المتحدة ، ٢٠٠٦م، ص ٥٧).**

2. النزوح

يُعرّف القاموس الإنجليزي النزوح بأنه "الانتقال من مكان الإقامة المعتاد". ويُستخدم مصطلح "النازحون داخليًا" عادةً لوصفه. ومن التعريفات الأخرى له "انتقال فرد أو مجموعة من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة". وهذا يشير إلى أن الحركة المعنية هي البقاء داخل حدود الدولةنتيجة لقوة خارجية تُعرّض حياة الفرد أو المجموعة للخطر، يحدث النزوح ضد رغبة النازح. تشمل الأسباب الأكثر شيوعًا للنزوح المجاعة والكوارث الطبيعية والحروب الأهلية والصراعات. ويُعتقد أيضًا أن سبب حدوثه هو قلق الناس والمنظمات من احتمال انتهاك حقوقهم الأساسية.(كلاري اسكوفير، ٢٠٠٨م، ص ١٨).

على الرغم من أوجه التشابه اللافتة بين اللجوء والنزوح، إلا أنهما يختلفان في أن النازح يبقى داخل حدود بلده دون عبورها، بينما يغادر اللاجئ بلده وينتقل إلى بلد آخر. بالإضافة إلى ذلك، لا يتمتع النازح بأي وضع قانوني، وبالتالي لا يحظى بالحماية، نظرًا لعدم وجود قانون دولي يُحدد هوية النازحين، وينص على حقوقهم، ويُلزم الدول بتوفير الرعاية لهم. وفيما يتعلق باللاجئين، توفر لهم اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ بشأن تهريب البشر الحماية. يُعرَّف تهريب المهاجرين بأنه ترتيب دخول شخص ليس مواطنًا أو مقيمًا دائمًا في دولة طرف بطريقة غير شرعية، بهدف الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو مادية أخرى، وذلك وفقًا لبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ويُسبب العدد المتزايد من عصابات تهريب البشر، التي تحولت إلى مشروع احترافي منظم يحقق أرباحًا طائلة، مشاكل للمجتمع الدولي حاليًا. ولتحقيق ذلك، تُبرم هذه العصابات اتفاقيات

شفهية مع الأفراد الراغبين في الهجرة، حيث يتعهد المهاجر بدفع مبلغ معين من المال، يختلف من حالة إلى أخرى بناءً على نوع الدولة التي ينتقل إليها، والمسافة المقطوعة، واعتبارات الأمن ومراقبة الحدود في الدولة، وعوامل أخرى. والجدير بالذكر أن هذه العصابات نجحت مؤخرًا في تكوين شبكات من الأطراف المهتمة، وهي أفعال تُشبه عمليات انتزاع الأعضاء أو العبودية أو الاستعباد. **(زهرة ، ٢٠١٦م، ص ٤-٥).**

3. الاتجار بالبشر

ويرتكز الاتجار بالبشر على استغلال نقاط ضعف أو احتياجات فئات معينة من الناس. اللافت للنظر في هذه الحالة هو أن الاستغلال غالبًا ما يستمر لفترة طويلة ولا يتوقف بمجرد انتقال الأفراد. قد يُميز هذا نشاط عصابات الاتجار بالبشر عن نشاط عصابات الهجرة غير الشرعية، الذي يتوقف عندما لا يعود الناس قادرين على الانتقال من دولة إلى أخربوهو أمر فريد أيضًا. إن النقل غير القانوني للأفراد من دولة إلى أخرى لتحقيق مكاسب مالية هو ما يميز تهريب البشر عن الاتجار بالبشر على الرغم من أنه يحدث غالبًا في ظروف خطرة ومهينة، فإن تسهيل دخول شخص ما أو مروره عبر دولة ما لا يُعتبر اتجارًا بالبشرومع ذلك، لا يتطلب الاتجار بالبشر موافقة الضحايا، بينما يتطلب التهريب موافقة مسبقة من المهاجرين. حتى في حالة منح الإذن، فإنه ليس ملزمًا قانونًا ولا يمكن الوثوق به أو قبوله بسبب أساليب الإكراه التي يتبعها المتجرون والعمل الجبري والخداع. **(د. أحمد عبد العزيز، ٢٠١٠م، ص ٢٩).**

ثانياً:انتشار الفقر في دول إفريقيا جنوب الصحراء

يُعتقد أن القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية منتشرة بشكل خاص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ونتيجةً لذلك، صُنفت هذه المنطقة في التقارير الدولية كدولة هشة وضعيفة وفاشلة. ويعود ذلك إلى عجز أنظمتها عن بناء دولة في هذه المنطقة على أسس عصرية تُمكّنها من تلبية احتياجات سكانها وإشباع حاجياتهم الأساسية كالغذاء واللباس والسكن. كما أنها عاجزة عن توفير الرعاية الصحية والتعليم، مما يحول دون تمتع مواطني المنطقة بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي، بل وحتى السياسي. وواقع هذه الدول، وفقًا للإحصاءات الدولية حول مؤشر الفقر العالمي، هو أنها متأخرة في الإحصاءات العالمية بسبب عجزها عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، رغم امتلاك المنطقة لموارد طبيعية معدنية وحيوانية وفيرة تؤهلها لتُصنّف ضمن الدول المتقدمة. وقد أدى هذا، إلى جانب عجز الأنظمة الحالية عن وضع سياسات اقتصادية للقضاء على هذه المشكلات المرتبطة بالفقر، إلى ارتفاع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة وانتشار الأمراض والأوبئة.**(مصطفى عمر التير، 2014م،ص90).**

تعريف الفقر:

يُعرّف الفقر بأنه الحاجة والعوز، أو العوز. وهو نقيض الثروة. يدل اسمه على ندرة الموارد وعجز الفقراء عن الحفاظ على أدنى مستوى من المعيشة. يُعتبر الشخص الذي يعاني من فقر شديد لدرجة أن عموده الفقري ينكسر بسبب بتر فقراته من ظهره فقيرًا. ولأن فقرات الشخص هي ما يُبقيه منتصبًا، متحركًا في جميع الاتجاهات، ومستويًا على الأرض، فإنه يفقد قدرته على الحركة. يفقد قدرته على الحركة بفقد فقراته.**(الطيب الحيلح ، 2010م، ص 169).**

يُعرّف البنك الدولي الفقر بأنه "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة". ويُعد مفهوم الحد الأدنى وعدم القدرة على بلوغ مستوى معين من الحياة المادية – والذي يُعتبر أدنى مستوى معيشة معقول ومقبول في ثقافة معينة وفي وقت معين – الموضوعين الرئيسيين لهذا التعريف. الفقر هو حالة من الحرمان المادي، وأهم مظاهره انخفاض استهلاك الغذاء، وسوء الصحة، وانخفاض المستوى التعليمي وظروف السكن، والحرمان من السلع المعمرة وغيرها من الأصول المادية، وفقدان الاحتياطيات أو الضمانات لمواجهة المواقف الصعبة مثل المرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات.(شيماء ، 2014،ص8).

ثالثاً:أسباب وآثار الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

الجغرافيا السياسية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

تُعرف منطقة القارة الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى باسم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أو أفريقيا السوداء. جغرافيًا، هي الخط الفاصل بين الحدود الجنوبية للصحراء الكبرى. قبل حوالي 4000 عام، كانت الصحراء الكبرى تفصل شمال أفريقيا وجنوبها، حيث سادت بيئة قاسية للغاية، مما أدى إلى كثافة سكانية محدودة. شكّلت الصحراء حاجزًا فعالًا، على عكس المنطقة المحيطة بنهر النيل. باستثناء وادي النيل، كانت شعوب أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في حالة من العزلة النسبية عن بقية العالم، أُطلق على هذه المنطقة اسم أفريقيا الاستوائية أو أفريقيا الاستوائية لتمييز اختلافاتها البيئية. على وجه التحديد، لا تشمل هذه العبارة جنوب إفريقيا، التي تقع معظم أراضيها خارج المناطق الاستوائية. (ياسين عبيدات،2011م ، ص97).

نقص القدرات

من المرجح أن تحدث أزمة غذائية عندما تعجز الدولة عن الوفاء بمسؤولياتها. وينتج ذلك عن عدم توفير الخدمات الأساسية. فمؤسسات الدولة الضعيفة أقل قدرة على وضع أنظمة تساعد الفقراء على الحصول على الغذاء أو تحمي شعوبهم من المنتجين والمستهلكين، أو من تغيرات أسعار الغذاء في جميع أنحاء العالم، أو من أي تحولات أخرى في مصادر الحصص الغذائية. وهذا ما يحدث في مالي والنيجر، وحتى الصومال، حيث عجزت الدول عن توفير الغذاء لمواطنيها. ومن أبرز المشكلات الملحوظة في حضارات المنطقة غياب العدالة التوزيعية، أو الإنصاف في تخصيص الموارد. فبينما تحتكر النخبة الحاكمة جميع الموارد المتاحة، يقع عبء الحرمان على عاتق عامة الناس. ويتحمل عامة الناس عبء الحرمان حتى عندما تتمتع الطبقة الحاكمة بالقدرة على الوصول إلى جميع الموارد. وقد نتج عن ذلك تفاوت طبقي حاد، وكثيراً ما تكون الحرب الطبقية هي النتيجة. إن ظاهرة الفساد السياسي، القائم على الرشوة وإساءة استخدام السلطة لتحقيق مآرب شخصية، واستخدام الممتلكات العامة كملكية خاصة، هي سبب الانهيار الاقتصادي وتفاقم مشكلة التوزيع. هذا هو الوضع في دولة النيجر التي تعاني من أزمة غذائية. وبما أن 80% من السكان يعتمدون على الزراعة وتربية الماشية كمصدرين رئيسيين للدخل، فقد جعل ذلك من الصعب التغلب على الأزمة.(ياسين عبيدات، 2011م ، ص213) .

فشل الحكومة

كما يتضح من الصراع بين المزارعين والرعاة في شمال وجنوب السودان، يمكن أن تنتج أزمات غذائية وحالات طوارئ إنسانية عن سوء الإدارة، مما يُصعّب أيضًا حماية وتوزيع الأصول الإنتاجية للإنتاج الزراعي.

غياب الشرعية

إن رغبة الدولة في تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية وقدرتها على المساءلة لا تقل أهمية عن قدرتها على القيام بذلك. إن غياب الأشكال الفاعلة للديمقراطية واضطهاد المعارضين أو فصائل الدولة من السمات التقليدية للمؤسسات الحكومية غير الشرعية.**(حداد ياسمين،2016م، ص 123-122).**

السكان

والدور المهم للقوات العسكرية الحكومية، وسيطرة وسائل الإعلام، والقضاء النزيه. ضعف البنية التحتية: يُعيق ضعف البنية التحتية وهشاشتها التواصل بين المركز والأطراف. وفي مجال الاتصالات، تتخلف أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فعلى مدى السنوات العشر الماضية، ازدادت اشتراكات الهاتف المحمول بشكل ملحوظ، بينما ظلت الهواتف الثابتة راكدة. تتطلب هذه الشبكات استثمارًا أوليًا أقل، وغالبًا ما تُدار من قِبل شركات أجنبية. وحتى مع هذه التحسينات، فإن عدد خطوط الهاتف المحمول لكل 1000 شخص أقل من النصف مقارنةً بالدول غير الهشة، ويستخدم أقل من 3% من السكان الإنترنت، مقارنةً بـ 4.2% من سكان القارة و23% من سكان العالم.

ويؤدي هذا إلى انخفاض تنمية رأس المال البشري، ونقص في البنية التحتية، والاعتماد على المنتجات الأولية والصادرات المركزة، ونقص في تعبئة الموارد المحلية، والاعتماد على الموارد الأجنبية.

العوامل الجغرافية والبيئية

تُعدّ درجات الحرارة المرتفعة، والمجاعة، والتصحر، والجفاف من السمات الطبيعية والبيئية التي تُميّز أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. يُعرّض الأمن الغذائي والزراعة في المنطقة للخطر بسبب هذه الظروف. ونتيجةً لذلك، تشهد المنطقة جفافًا. ويُهدد التوازن الدقيق بين السكان والإمدادات الغذائية في هذه المنطقة. وقد تكون محاصيل الحبوب والذرة الرفيعة قد انخفضت نتيجةً للمجاعات المتكررة، لا سيما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠، وتأثيرات الاحتباس الحراري على الممارسات الزراعية.(حداد ياسمين،2016م،ص 100). سواءً بشكل مباشر أو من خلال الانتدابات، كانت غالبية الدول الأفريقية مستعمرات في السابق. ونتيجةً لذلك، طوّرت هويةً مجزأة وضعفًا مؤسسيًا أعاق تطوير أنظمة حكم وطنية قوية، وقوّض شرعية الدولة بشكل خطير، وأوجد أنظمة سياسية غير مستقرة يصعب تغييرها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للدولة أن تسحب موارد من الاقتصاد من خلال الإطار المؤسسي المستورد من الخارج، حيث تكون حقوق الملكية غير مستقرة ومستويات الإنتاجية منخفضة. ويمكن أن يستمر سحب هذه الموارد من الاقتصاد لفترة طويلة بعد القضاء على المصدر الأجنبي بعد انتهاء حقبة الاستخراج الخارجي،لا يزال المجتمع عالقًا في هذا التوازن غير المُرضي ، كما ساعد عدم استقرار الدولة في جنوب أفريقيا النخبة السياسية، فقد توافقت أهداف القوى

الاستعمارية السابقة مع القصور المستمر لمؤسسات الدولة في حقبة ما بعد الاستعمار(**بومدين عربي، 2016، ص 29**).

ومن أجل الاستمرار في الحصول على الموارد الحيوية من المستعمرات السابقة، حاولت الدول الأوروبية الحفاظ على هيمنتها الاقتصادية بعد التخلي عن السلطة السياسية. تأثير الفقر على أمن الدولة في أفريقيا جنوب الصحراءترتبط السلطة والمؤسسات السياسية بمشكلة الفقر في أفريقيا. فضعف الدولة وعجزها عن معالجة قضايا التنمية، والسعي وراء الربح غير المشروع، وتنامي الجريمة المنظمة، وتهريب الأسلحة، وعمليات الاختطاف وطلب الفدية، والانضمام إلى الجماعات الإرهابية، والهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، كلها عوامل تُسهم في الأزمة، وهي أزمة مؤسسية. ويُعدّ الفقر وما يرتبط به من مشاكل، بما في ذلك الجوع والبطالة، والتدهور الصحي والاقتصادي، وضعف التنمية الاقتصادية، وارتفاع مستويات الديون، والاعتماد على الخارج، من بين العوائق التي تعيق عملية بناء الدولة في أفريقيا. وتزيد هذه العوامل من مشاعر الاستياء واليأس، وتُهيئ بيئة مواتية لظهور التطرف والمعارضة وحركات التمرد. ونتيجةً للظروف الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن نقص المبادرات التنموية في مناطقهم، اندلعت انتفاضة الطوارق في مالي والنيجر. اندلعت ما يُسمى بانتفاضة الطوارق في شمال مالي، وكذلك الصلات بين هذه الحركات والمنظمات الإرهابية الإقليمية، مثل حركة التوحيد والجهاد وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، نتيجةً لتهميشهم وعجزهم عن الوصول إلى مشاريع التنمية. فبفضل ارتباطهم بجماعات الجريمة المنظمة، التي تُتيح لهم الوصول إلى طرق ومعابر الهجرة إلى أوروبا أو الخليج، أو مواردهم المالية كمصدر دخل، وجدت هذه الجماعات المعدمة داخليًا ملاذًا آمنًا في المنظمات الإرهابية.(**مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوربي، 2009، ص 50_51**).

المطلب الثاني :الصراعات والحروب الإقليمية

بسبب سوء توزيع القوى الاستعمارية لحدود أفريقيا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، تُعدّ النزاعات الحدودية السياسية في القارة من أقدم وأعقد صعوباتها. وقد نظّمت مصالح تلك الحقبة وديناميكيات القوة فيها، بالإضافة إلى معايير الحكم الاستعماري الفعّال، هذا التقسيم، تارة عبر استراتيجية "فرّق تسد" وتارة أخرى عبر سياسة "وحّد تسد". وقد تجاهل هذا النهج مصالح السكان المحليين وهياكلهم السياسية الحالية وتطلعاتهم إلى الاستقلال. ونظرًا للقنابل الموقوتة داخل المناطق التي تُؤطّرها تلك الحدود، ولأنها جمعت بين كيانات اجتماعية متضاربة بالمعنى الأوسع (عرقية، قبلية، طائفية، دينية، إلخ)، متنافسة ومتصارعة، ومُقسّمةً ما لا يتجزأ داخل تلك الكيانات نفسها، فقد أدى ذلك إلى نشوء العديد من دول القارة مشوّهة، من جهة، وعاجزة عن تلبية متطلبات الدولة التي تختلف عن متطلبات المستعمرة. بشكل عام، ثمة أمثلة عديدة على كلا الوضعين في جميع أنحاء أفريقيا. يتمثل الوضع الأول في قبائل الدينكا والزاندي والشلك في جنوب السودان؛ والهاوسا والإيجبو واليوروبا في نيجيريا؛ والهوتو والتوتسي في رواندا وبوروندي. انسحاب الإدارات الصومالية المختلفة، سعياً للحفاظ على وحدة البلاد ووحدتها، من خلال معارضة أي محاولات لإضفاء الشرعية القانونية أو الإقليمية أو الدولية على التشرذم الذي كانت تمر به. ونظرًا لارتباط بقاء الصومال بالمصالح المباشرة وغير المباشرة للعديد من القوى الإقليمية، فإن هذه مهمة بالغة الصعوبة. وكما يوضح مخطط الصراع أدناه، فإذا تجاوزنا التعريف المحدود للقرن الأفريقي، نرى أن الصراعات الحدودية النشطة والخاملة تُشكل قاسمًا مشتركًا تقريبًا بين دول القرن الأفريقي وجيرانها. فقد قسمت القوى الأوروبية القارة الأفريقية إلى دول طوال الحقبة الاستعمارية، متجاهلةً

تنوع ثقافاتها ومجموعاتها العرقية. وبعد الاستقلال، تسببت هذه الحدود التعسفية في أعمال عدائية طويلة الأمد بين عدة مجموعات عرقية كانت تتعايش سابقًا في المنطقة نفسها. وتتوافر الموارد الطبيعية، بما في ذلك النفط والغاز والمعادن الثمينة والمنتجات الزراعية، بكثرة في أفريقيا. وهذا يؤدي إلى حروب عنيفة عندما تتنافس بعض الأنظمة أو الجماعات المسلحة على السيطرة على هذه الثروات. الدول التي تمتلك هذه الموارد معرضة لخطر المزيد من الصراعات والتدخلات الإقليمية والمحلية. **(موقع المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية ،2025/4/22، 11:33ص).**

وينطبق الوضع الثاني أيضًا على الفئات الاجتماعية التي مزّقت الحدود وحدتها. ومن الأمثلة على ذلك الطوارق والفولاني والإيوي في غرب القارة، والباسوتو والسوازيلانديين في الجنوب. وإلى جانب هذه الجوانب الاجتماعية، ساهمت الحدود السياسية أيضًا في تراجع القدرات الاقتصادية للحكومات الأفريقية، مما أضعف بدوره قدراتها السياسية والأمنية. ويعود ذلك إلى أن العديد من هذه الحدود الموروثة لا تلبي متطلبات وظائف الحدود، والتي تشمل تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي بموارد تُحقق الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي وإمكانات النمو، وضمان الأمن من خلال توفير العمق الاستراتيجي والدفاعات الطبيعية، وتحقيق التجانس الاجتماعي والثقافي الذي يُلبي متطلبات التعايش ويؤدي إلى الأمن والاستقرار السياسي. قررت الدول الأفريقية الحفاظ على حدودها الموروثة من الاستعمار، وهو تطبيق حرفي لمفهوم السيادة، على الرغم من الحقائق المذكورة أعلاه والمطالبات بالاتحاد الأفريقي الشامل في شكل الولايات المتحدة الأفريقية التي قدمها البعض، وأبرزهم الزعيم الغاني كوامي نكروما. وقد أصبح هذا رسميًا لاحقًا من خلال المواثيق والوثائق القارية . **(Mısırlı, 2022, 197-210).**

لم تكن دول القرن الأفريقي بعيدة عن هذه المناقشات؛ بل كانت في قلبها منذ استقلالها وحتى قبل ذلك،فتوجد اختلافات عرقية وقبلية خطيرة في العديد من الدول الأفريقية، وتنتج صراعات كبيرة عن غياب استراتيجيات مناسبة للتعايش فيما بينها. قد يكون التمييز أو الإقصاء الاجتماعي والسياسي لفئة على حساب أخرى أحيانًا السبب الجذري لهذه النزاعات بينما تأثر أمن واستقرار منطقة القرن الأفريقي ودولها سلبًا بكلتا المشكلتين. نالت إريتريا استقلالها عام 1993 بعد حرب استقلال طويلة أعقبت استيلاء إثيوبيا عليها. نشأت بين الجانبين مشاعر عدائية، ظهرت في كثير من الأحيان نتيجة للتباينات العديدة في أهدافهما وأغراضهما، والتي أخفتها أحيانًا ضغوط مصالح أحد الطرفين أو كليهما ومخاوفهما الأمنية. أدى ذلك، بالتفاعل مع الحدود المعيبة بين الجانبين، إلى حرب عسكرية بين الجانبين على الحدود في أواخر التسعينيات. فشلت الوساطات وأحكام التحكيم المختلفة في حسم هذه الحرب، نظرًا لتعنت إثيوبيا ورفضها الطويل الامتثال لقرارات التحكيم بين الطرفين، والتي قضت بأن لإريتريا الحق في معظم المناطق المتنازع عليها بين الجانبين وتعاني بعض الحكومات في أفريقيا من فساد متفشٍ وضعف في المؤسسات.**(Narbone, 2016)**.

هذه الحكومات غير قادرة على توفير الخدمات الأساسية لشعوبها، مما يزيد من السخط الشعبي ، يمكن استغلال الفساد من قبل جهات خارجية أو محلية لزيادة تعقيد الوضع وخلق صراعات داخلية. من أجل تعزيز مصالحها الاقتصادية أو دعم نظام معين ضد المعارضة، تتدخل الدول والمنظمات الأجنبية في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية بشكل متكرر. هذه الإجراءات تؤدي إلى تفاقم النزاعات وإحباط المحاولات الإقليمية لإحلال السلام فقد تتفاقم النزاعات المسلحة بسبب نمو التعصب الديني في بعض أجزاء أفريقيا، وخاصة في منطقة الساحل والقرن الأفريقي. لزيادة نفوذها، تستغل التنظيمات المتطرفة الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية في كثير من الأحيان، مما

يُفاقم عدم الاستقرار الإقليمي وسفك الدماء. تواجه أفريقيا خطرًا داهمًا ناجمًا عن تغير المناخ، الذي يُسبب تناقصًا في الموارد الطبيعية كالمياه والأراضي الزراعية. وهذا يُسبب نزاعات بين الدول أو السكان المحليين على الموارد الطبيعية، لا سيما في المناطق الجافة والصحراوية كمنطقة الساحل. تُؤدي هذه المتغيرات المترابطة إلى حروب في أفريقيا، الأمر الذي يتطلب حلولًا شاملة تتضمن تغييرات اجتماعية وسياسية واقتصادية للحد من آثار هذه الصراعات.(أحمد بزريق ،2018،ص25).

انعدام الامن كدافع للهجرة غير القانونية

عتبر حكومات الشرق الأوسط أضعف نسبيًا. تاريخيًا، واجه توحيد معظم الدول عقباتٍ بسبب غياب تاريخ الدول المستقلة، وتضارب الحدود والتفضيلات الطائفية، وغياب فرص بناء الدولة النموذجية في دول الشرق الأوسط بفضل إرساء أنظمة غير آمنة ومنغلقة على ذاتها، أعاق تأسيس دول الشرق الأوسط وما تلاه من تحولات التعاون داخل المنطقة. في المقابل، حافظت دول في مناطق مثل أمريكا اللاتينية على ضعفها المؤسسي، وبسبب مصالح الأنظمة، يرتفع مستوى العنف داخل الدولة. ومع ذلك، هناك مستوى ملحوظ من السلام والتعاون بين الحكومات، على عكس الشرق الأوسط ، أدى عدم استقرار الأنظمة في الشرق الأوسط إلى انغلاق الأجهزة الأمنية على ذاتها بسبب التوترات في التفاعلات بين الدولة والمجتمع. يُعد عدم الاستقرار السياسي أحد الأسباب الرئيسية للهجرة غير الشرعية، مما يُعزز بيئة من انعدام الأمن والاستقرار تُغري الناس بالبحث عن فرص جديدة في أماكن أخرى. يُجبر الناس على الهجرة بحثًا عن الأمان نتيجة الحروب والصراعات الداخلية التي تُدمر الأوضاع الاقتصادية والأمنية. في هذه الحالات، يُصبح الانتقال إلى الخارج وسيلة للبقاء. عادةً ما يتدهور الاقتصاد الوطني نتيجةً لعدم الاستقرار السياسي، مما يؤدي

إلى انتشار البطالة والفقر المدقع. يلجأ الكثيرون إلى الهجرة غير الشرعية في هذه الظروف سعيًا لرفع مستوى معيشتهم وضمان مستقبل أكثر إشراقًافي ظل الأنظمة السياسية القمعية، يُحرم الناس من ممارسة حقوقهم الأساسية، بما في ذلك حقوق الأقليات وحرية التعبير. الخيار الوحيد لمن يشعرون بالعجز عن التغيير أو التعبير عن أفكارهم هو الهروب إلى مكان آخر قد يلجأ المواطنون إلى الهجرة غير الشرعية كوسيلة للهروب من الوضع الراهن، الذي غالبًا ما لا يتغير بشكل ملحوظ، لاعتقادهم بأنه لا مستقبل سياسي ولا تحول حقيقي يواجه الكثيرون مخاطر على سلامتهم الشخصية في بيئات سياسية غير مستقرة، سواءً في شكل قمع أو عنف. ونتيجةً لذلك، يهاجرون بشكل غير شرعي سعيًا وراء حياة أكثر أمانًا. تُشكّل هذه العناصر مجتمعةً حافزًا قويًا للكثيرين للفرار من أوطانهم نظرًا للبيئات السياسية الصعبة التي يواجهونها.(https://ar.qantara.de/content/).

وقد برزت هذه المشكلة الصارخة لأول مرة مع تأسيس هيكل الدولة القومية العربية الإقليمية في أعقاب الحرب العالمية الأولى. فغالبًا ما كانت هذه الدول مأهولة بالسكان بسبب وجود جماعات عرقية وأديان ولغات وحكومات متنافسة أو مختلفة تفتقر إلى الشرعية، وكانت تتكون من كيانات مصطنعة ذات هويات ذاتية ضعيفة.وعجزت غالبية دول الشرق الأوسط عن بناء هوية وطنية قوية ومتماسكة طوال فترة حكمها، واستمدت سلطتها واستقرارها النسبي بالكامل من استخدامها للقوة. وبدون دعم الجهات الفاعلة غير الحكومية، كانت هناك محاولات متفرقة لاكتساب الشرعية من خلال أيديولوجيات اجتماعية وسياسية مثل القومية العربية البعثية أو الاشتراكية الناصرية، بالإضافة إلى سرديات تاريخية مُختلقة - الفلسطينيون كأحفاد الكنعانيين، والعراقيون كأحفاد البابليين. قبل عام 2011، كانت القدرات الإدارية والاختراقية لدول الشرق الأوسط قوية ومركزية نسبيًا. لم تكن دولًا فاشلة. بل كانت الأنظمة تعمل وتحكم في الغالب كدول، رغم افتقارها للشرعية

الشعبية، واعتمادها الشديد على قوات الأمن القمعية، واستيلائها المتكرر على مؤسسات الدولة، مما جعل التمييز بين النظام والدولة أمرًا صعبًا. حتى أبعد المناطق في نطاقها كانت أجهزة الدولة قادرة على الوصول إليها، كما كانت قادرة على توفير السلع والخدمات الجماعية، وإن بدرجات متفاوتة.الأمن، من خلال فرض سيطرتها على أدوات الإكراه والعنف.

(https://www.imf.org/external/pubs/ft/med/2003/eng/abed.htm).

افتقرت هذه الدول إلى الشرعية الكاملة، لكنها كانت قوية نسبيًا. ضعفت دول ليبيا وسوريا واليمن والعراق نتيجةً لتحول الاحتجاجات إلى صراعات مسلحة وحروب بالوكالة اندلعت في العديد من دول المنطقة. هنا، تعززت نفاذية الدول العربية من حيث السيادة الإقليمية، وتآكلت قدرة الدولة بسبب الصراعات والتدخل الخارجي الشديد. ونتيجةً لذلك، أدى فشل حكومات الشرق الأوسط إلى ظهور كيانات جديدة. يمكن الإشارة إليها بالجهات الفاعلة غير الحكومية، لأنها، على الرغم من كونها أكثر من مجرد منظمات، ليست دولًا بينما تعمل هذه المنظمات وفقًا لرؤية عالمية، وقد خلقت هويات فوق وطنية. إنها تقوض استقرار النظام الإقليمي برفضها نموذج الدولة القومية وعدم الاعتراف بالحدود. هدفها السياسي هو إقامة خلافة إسلامية على المنطقة، وفي نهاية المطاف أبعد من ذلك. ونتيجةً لذلك، تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي بفعالية، والعنف واسع النطاق، لتخويف المعارضين. يمكن للجهات الفاعلة غير الحكومية أن تجسّد أيضًا الأهداف المعيارية للمجتمع الدولي الإقليمي، وربما المجتمع العالمي الأوسع. على سبيل المثال، تؤكد العديد من هذه الحركات انتمائها إلى المجتمع العالمي.(جهاد عودة،2005م،ص85)

المبحث الثاني :تأثير الهجرة غير الشرعية على التحولات الديموغرافية في ليبيا

المطلب الأول: الوضع الديموغرافي في ليبيا قبل وبعد الهجرة غير الشرعية

تُعدّ ليبيا من بين الدول الأكثر تأثرًا بموجة الهجرة غير الشرعية الحالية، سواءً من حيث عدد الأشخاص الذين يسافرون عبر الحدود أو أولئك الذين يغادرون البلاد للهجرة إلى أماكن أخرى. وقد تأثر التركيب الديموغرافي للبلاد وتغيراتها بشكل كبير بالهجرة غير الشرعية، على الرغم من إمكانية عزوها إلى عدد من الأسباب، بما في ذلك الحروب والأزمات الاقتصادية والاضطرابات السياسية ويُعد ارتفاع الكثافة السكانية في المناطق الحضرية، وهي ظاهرة ذات جوانب اجتماعية وثقافية واقتصادية، أحد النتائج الرئيسية للهجرة غير الشرعية في ليبيا. تشهد المدن الكبرى مثل طرابلس وبنغازي وسبها نموًا سريعًا بالتزامن مع هذا التوسع، مما يُشكل ضغطًا على الموارد المتاحة والخدمات الأساسية مثل المرافق العامة والرعاية الصحية والتعليم.

نظرًا لأن العديد من المهاجرين غير الشرعيين يدخلون المدن الكبرى في ليبيا بحثًا عن عمل أو ملاذ آمن، فإن الهجرة غير الشرعية تلعب دورًا كبيرًا في الكثافة السكانية المتزايدة في البلاد، وخاصة في طرابلس العاصمة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإيجار ويزيد من صعوبة حصول السكان المحليين على سكن لائق،يتعرض سوق العمل لضغوط متزايدة بسبب العدد المتزايد من المهاجرين، مما يرفع معدلات البطالة بين السكان المحليين ويسبب أحيانًا اضطرابات اجتماعية واقتصادية لذلك، فإن إحدى أبرز تداعيات الهجرة غير الشرعية في ليبيا هي زيادة الكثافة السكانية

في المناطق الحضرية؛ لذلك، هناك حاجة إلى حلول فعالة لتنظيم هذه المشكلة وتقليل آثارها الضارة على المجتمع.

التحولات الديموغرافية نتيجة للهجرة غير الشرعية

يُعدّ الانتقال من مكان إلى آخر أبسط تعريف للهجرة، وهي حدث جغرافي بالغ الأهمية. وتهتم جميع دول العالم بالهجرة نظرًا للارتفاع الكبير في معدلاتها مؤخرًا. ويُعدّ ارتفاع الكثافة السكانية الذي يشهده العالم الدافع الأهم. هناك أسباب مختلفة للهجرة، لكن السعي لتحقيق مستويات اقتصادية أعلى يُعدّ الأكثر شيوعًا. من ناحية أخرى، يرتبط النزوح القسري بنوع معين من الهجرة. فنظرًا للظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجهها غالبية الدول النامية، قد يكون الفقر وانخفاض مستويات المعيشة نوعًا من النزوح القسري. ولمعالجة نقص فرص العمل في مكان ما، وتخفيف العبء السكاني الذي يتجاوز طاقة مكان آخر، وموازنة اختلال صيغ وهياكل توزيع السكان في المواقع، تُعدّ الهجرة حدثًا تفاعليًا. فإلى جانب كونها أداة لتشكيل الهوية الإقليمية والوطنية في آن واحد، تُعدّ أيضًا وسيلة لنقل ونشر ثقافات السكان المحليين والأجانب. وقد لجأ المصريون إلى الهجرة نتيجةً للكثافة السكانية في البلاد، وسوء الأحوال المعيشية، وارتفاع معدلات البطالة. في سبعينيات القرن الماضي، اتضحت الحاجة إلى الهجرة لتحسين الوضع الاقتصادي. وفي أوائل التسعينيات، ازدادت الهجرة الخارجية نتيجةً للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية. ولقي عدد كبير من الأشخاص حتفهم نتيجةً لمخاطرة المصريين بحياتهم بالهجرة غير الشرعية بحثًا عن فرص عمل في الخارج مع تدهور الوضع الاقتصادي للبلاد. ومع ذلك، لا نعرف ما هي الثقافة التي سيكتسبها المهاجرون من مجتمعهم

المضيف وينقلونها إلى المصريين. هذا بالإضافة إلى احتمال استغلال المهاجرين غير الشرعيين بطرق تتعارض مع القانون والأعراف والتقاليد والدين. (الصايغ، (2010).

تتعرض موارد ليبيا وخدماتها الأساسية لضغوط شديدة بسبب تزايد الهجرة غير الشرعية. يُعد الضغط على قطاعي الصحة والتعليم من أبرز هذه القضايا، إذ يواجه المهاجرون صعوبة في الوصول إلى هذه المرافق، مما يُفاقم محنتهم الاجتماعية والاقتصادية،ويُغذّي النمو الحضري زيادة الهجرة إلى المناطق الحضرية مع ارتفاع عدد المهاجرين في المدن الكبرى. وفي بعض المدن، يُؤدي هذا النمو إلى اكتظاظ سكاني، مما يُفاقم الصعوبات في التخطيط الحضري وتوفير المساكن والخدمات الأساسية وتُشكّل المنافسة المتزايدة في سوق العمل نتيجةً لهذه العمالة غير القانونية صعوباتٍ للسكان المحليين الباحثين عن عمل، وقد تُؤثّر على استقرار الاقتصاد فقد تنشأ صراعات اجتماعية بين المهاجرين والسكان المحليين نتيجةً لوجود جماعات ثقافية مُختلفة ناجمة عن الهجرة غير الشرعية. ويمكن أن تتفاقم هذه الصراعات بسبب نقص المعرفة بحقوق المهاجرين وأوضاعهم المعيشية، مما قد يؤدي أحيانًا إلى مشاعر التحيز أو الرفض. ومن المخاوف الأمنية الثانية احتمال أن تُؤجج الهجرة غير الشرعية تصاعد النشاط الإجرامي، بما في ذلك تهريب المخدرات والبشر. قد تتوسع هذه الإجراءات نتيجةً لضعف الرقابة على الحدود وظروف المعيشة غير المواتية للمهاجرين، مما يستلزم اتخاذ المزيد من التدابير الأمنية لمكافحتها ويمكن أن تؤثر الهجرة غير الشرعية على بنية الأسرة في المجتمع الليبي. يُعدّ الزواج بين المهاجرين والمواطنين الليبيين مثالاً على ظاهرة جديدة قد تحدث، مما يؤدي إلى التكامل الثقافي وتغيير الهوية الاجتماعية للمجتمع. هناك نقص في العمالة في ليبيا نتيجةً للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ودول أخرى. قد يؤثر هذا

على الاقتصاد الوطني ويصعّب على الحكومة الليبية خلق فرص عمل والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.(Bischoff, 2014).

خصائص المهاجرين

تحليل الهجرة غير الشرعية حسب الموقع الجغرافي

على الرغم من كونها هجرة غير شرعية وسرية، وتنطوي على عدد من المخاطر الجسيمة، إلا أن فئة الإناث لم تُستثنَ منها؛ حيث يوضح الشكل 4 أن نسبتهن منخفضة جدًا، حيث لا تتجاوز 1%. قد يُعزى انخفاض عددهم إلى ندرة الوظائف في ليبيا التي قد تُجبرهم على الهجرة، فضلًا عن غياب الحماية قبل وبعد دخولهم البلاد بشكل غير قانوني. ومن المُسلّم به أن توافر المسكن والأمان والعمل المستقر في ذلك البلد كان السبب وراء هجرة هؤلاء النساء، اللاتي يُشكلن نسبة صغيرة من السكان، إلى هناك مع أزواجهن وأطفالهن. وقد سافرن بشكل قانوني ورسمي قبل إغلاق المنفذ البري. أما تدفق اللاجئين السوريين إلى مصر، حيث التركيبة النوعية أكثر توازنًا، فهو بعيد كل البعد عن هذا. كذلك وفي التصنيف العمري للمهاجرين يُشكل الشباب غالبية المهاجرين بنسبة 78%. ونظرًا لأنها هجرة عمل، حيث يقوم الشباب برحلة ليلية شاقة عبر الصحراء، فإن هذا يُعتبر أمرًا شائعًا. أما المركز الثاني فكان من نصيب الأطفال، الذين شكلوا 17% من المهاجرين. (محمود توفيق٢٠٠٧) .

المطلب الثاني:التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الهجرة غير الشرعية

إن أكبر مشكلة اجتماعية ناجمة عن الهجرة غير الشرعية في ليبيا هي تصاعد الأعمال العدائية بين السكان المحليين والمهاجرين. فالاختلافات الثقافية والدينية قد تُولّد مواقف سلبية كالعنصرية والتحيز، مما يُسهم في خلق بيئة اجتماعية متنوعة. علاوة على ذلك، في بعض الحالات، قد يتعرض المهاجرون للإساءة أو الاستغلال، لا سيما في غياب قانون يحمي حقوقهم. وقد تُقوّض الأعراف الاجتماعية التقليدية، بل قد تتغير الهويات الثقافية المحلية نتيجةً للتفاعلات بين السكان المحليين والمهاجرين، بما في ذلك الإسكان والتعليم والصحة، لضغوط متزايدة نتيجةً للتدفق الواسع للمهاجرين غير النظاميين. كما تتدهور جودة الخدمات الصحية والتعليمية المُقدّمة للمجتمع المحلي نتيجةً لعدم كفاية وصول العديد من المهاجرين إلى هذه الخدمات. وتتفاقم الصعوبات التي تواجهها الحكومة الليبية في تقديم الخدمات الأساسية لسكانها بسبب هذا الضغط على الموارد.تُعدّ الهجرة غير الشرعية عاملاً مهماً في ازدياد "العمالة السوداء"، أو العمل غير النظامي، في سوق العمل الليبي. يعمل غالبية العمال المهاجرين في قطاعات مثل التجارة والبناء والخدمات، حيث لا تُصان حقوقهم قانونيًا، مما يجعلهم عرضة للانتهاك ، يُثقل هذا الوضع كاهل الاقتصاد المحلي ويزيد من البطالة بين الليبيين.(فريدرك ،2013). ويضعف الاستقرار الاقتصادي في ليبيا نتيجةً للزيادة الملحوظة في عدد المهاجرين غير الشرعيين. كما أن انخفاض الرواتب نتيجةً لتنافس المهاجرين المحليين على الوظائف له تأثيرٌ سلبي على الاقتصاد الوطني. ويواجه الاقتصاد الرسمي تحدياتٍ بسبب العمالة غير الرسمية، مما يُصعّب أيضًا تنظيم العمال وتحصيل الضرائب.، نتيجةً للهجرة غير الشرعية. وكثيرًا ما تُشكّل شبكات التهريب غير الشرعية مصدرًا لدخول المهاجرين غير الشرعيين. ويزداد العمل على ضمان الأمن الوطني صعوبةً بسبب هذه الظروف، مما يُشكّل ضغطًا أيضًا على

الأجهزة الأمنية فقد تُؤدي الهجرة غير الشرعية إلى تغييرات في تركيبة الأسر والمجتمع الليبي. يتزوج بعض المهاجرين والليبيين الأصليين، مما قد يؤدي إلى اندماج الهويات الاجتماعية والثقافات، ويصعّب الحفاظ على الهويات الثقافية التقليدية. ونتيجةً لانتقال أفراد الأسرة إلى الخارج بحثًا عن عمل، قد تُسبب الهجرة أيضًا تفكك بعض الأسر الليبية. وترتفع معدلات البطالة بين المواطنين الليبيين نتيجةً لزيادة التنافس على فرص العمل الناجمة عن تدفق المهاجرين غير الشرعيين. وهذا يُفاقم مشكلة الفقر في البلاد، لا سيما في المناطق التي تشهد بالفعل تباطؤًا في النمو الاقتصادي. إضافةً إلى ذلك، يُسهم عدد كبير من الوظائف منخفضة الأجر التي يشغلها المهاجرون في القطاع غير الرسمي، ويُبقي الفقراء في حلقة مفرغة من الفقر. وتُطرح الهجرة غير النظامية عددًا من القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على استقرار المجتمع. ومن خلال تعزيز السياسات الاجتماعية والاقتصادية، والدفاع عن حقوق المهاجرين، مع ضمان عدم تأثيرهم سلبًا على السكان المحليين، يجب على الحكومة والمجتمع الدولي إيجاد حلول شاملة لهذه المشاكل.(ياسين، 2017) .

التأثيرات الأمنية والسياسية للهجرة غير الشرعية في ليبيا

للهجرة غير الشرعية انعكاسات سلبية وقد تكون علي كل من الدول المصدرة والدول المستقبلة لها، وفي كافة المستويات أمنيا وسياسيا واقتصاديا، والتي تتمثل في انتهاكات لحقوق الإنسان، وغياب الحريات وتفشي الأمراض بفعل نقل الأفراد من مكان لمكان اخر دون فحص هؤلاء الأشخاص طبيا، وزيادة الصراعات الداخلية ونشوب الحروب ، وغيرها من الآثار السلبية التي تؤثر بشكل كبير على سيادة الدول وأمنها.

لقد تأثرت الدولة الليبية بظاهرة الهجرة غير الشرعية، على كافة المستويات؛ اجتماعيا وامنيا وسياسيا، وايضا من خلال عدم الاستقرار لدى الدولة، وعانت ليبيا من تدفق المهاجرين غير الشرعيين بسبب الاضطرابات والصراعات التي خلقتها والفوضى الامنية التي نتجت عنها، بالإضافة إلى انتشار الامراض، وتأثيرات سلبية أخري مثل انتشار الجرائم والنصب والاحتيال والشعوذة، وتطوير العملة، وغيرها من والاتصالات هذه الظاهرة وتأثيرها على أمن ليبيا

- **الناحية السياسية،** تؤدي ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى تفاقم هشاشة الدولة، وتخلق تحديات معقدة في العلاقات الخارجية وخاصة مع أوروبا، فبينما تسعى ليبيا للحفاظ على سيادتها ورفض توطين المهاجرين، تواجه صعوبات في مكافحتها بسبب عدم الاستقرار الداخلي كما تزيد الهجرة غير الشرعية من الضغط على مؤسسات الدولة الهشة أصلاً، خاصة في ظل الانقسام السياسي .وخارجياً تتعرض ليبيا لضغوطات أوروبية لإدارة الحدود وتوطين المهاجرين، وهو ما ترفضه ليبيا لحماية سيادتها الوطنية. ومن أهم التأثيرات التي سببتها الهجرة غير الشرعية على الحياة السياسية في ليبيا الآتي: (السيد.2024)

1. حدوث عدم استقرار، حيث أدت الهجرة غير الشرعية في ليبيا إلى حدوث حالة من عدم الاستقرار، ومن المعروف أن التحديات المرهونة بالاستقرار السياسي الليبي مرهونة أيضا بحجم التحديات التي تواجهه، سواء كانت هذه التحديات مفروضة عليه من البيئية الداخلية أو من الخارج والتي تتمثل في العديد من التحديات وعلى رأسها ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وهذه التحديات تؤثر بشكل مباشر على النظام السياسي الليبي.
2. الأفكار المتطرفة للمهاجرين، حيث أن هؤلاء المهاجرين قد يكونوا تركوا بلادهم لأسباب سياسية ، وذلك مما يخلق افكار متطرفة تهدد المبادئ السياسية الليبية.

3. هشاشة المؤسسات السياسية الليبية وضعفها، وهذه المؤسسات التي تكون مسئولة عن إيواء المهاجرين، والتي تعمل بقلة الإمكانيات، وخاصة جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية الذي يواجه ضعف في الإمكانيات المطلوبة لمكافحة هذه الظاهرة.
4. انهيار المنظومة السياسية، من خلال الانقسامات والتفكير الذي نتج عن تنظيم الهجرات في ليبيا وعبء ذلك التنظيم على المؤسسات مما أدى إلى تفككها، وهذا يمثل تهديدا لكيان الدولة الليبية.
5. عدم التحكم في مراقبة الحدود، وذلك من خلال عدم القدرة على السيطرة على الحدود الليبية أدى إلى استعانة الدولة الليبية بدولة ايطاليا في إنشاء غرف عمليات مشتركة مقرها في طرابلس لمراقبة السواحل الليبية من جهة الشمال والحدود الجنوبية، ومراقبة أنشطة الجريمة المنظمة

- **الناحية الأمنية**: المتمثلة في زيادة الجريمة والإرهاب حيث تستغل الجماعات الإرهابية وشبكات التهريب حالة الفوضى الأمنية في ليبيا لاستقدام الأفراد ونقلهم عبر الحدود، مما يعقّد الوضع الأمني .كما أن هناك تهديدات أمنية عابرة للحدود حيث ترتبط ظاهرة الهجرة غير الشرعية بجرائم أخرى مثل الاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة، مما يزيد من الجريمة المنظمة والجرائم العابرة للحدود .كذلك الاستغلال التي تمارسه شبكات التهريب ، إذ تُعد ليبيا نقطة عبور رئيسية مما يزيد من نشاط شبكات تهريب البشر التي تستغل معاناة المهاجرين .ويمكن تلخيص التأثيرات الأمنية في ما يأتي:(مصباح 2022)

- _زيادة الاعباء الأمنية نتيجة لطول السواحل الليبية وزيادة الهجرة السرية عبرها، وبفعل ان كون ليبيا ذات موقع مميز حيث تتقسم مع ست دول افريقية مجاورة بريا، وذلك تحولت ليبيا إلى منطقة جذب رئيسية للهجرة غير الشرعية.
- دخول عصابات التهريب مع المهاجرين، حيث يتم دخول المهاجرين تبعا لعصابات التهريب الذين يتقاضون من تهريب المهاجرين غير الشرعيين إلى وجهتهم، من خلال مراكب ويكونوا على دراية بالطرق البرية والبحرية.
- انتشار جرائم الإرهاب، ومن هذه الجرائم التي أثرت على الأمن الليبي جريمة تجارة المخدرات، وتهريب السلاح، و وغسل الأموال والسطو المسلح وغيرها.
- فوضى أمنية وسياسية، وذلك أدت هذه الفوضى إلى تطوين بيئة خصبة للجماعات المسلحة وشبكات التهريب داخل ليبيا، وذلك أدى الي زيادة حدة الأزمة في البلاد.
- الانتهاكات، وظهرت هذه الجريمة من خلال ظهور عصابات الجريمة المنظمة، وتهريب وتجارة البشر وانتهاكات المهاجرين بمراكز الإيواء التابعة للدولة والمتابعة لجهاز مكافحة الهجرة غير المشروعة، وذلك من أجل تحقيق أهدافها في العمق الليبي دون مزاولة.

التوصيات

6. من خلال اتفاقيات التعاون وتطبيق تدابير أمنية منسقة، يمكن لليبيا وجيرانها الحد من الهجرة غير الشرعية.
7. لتعزيز أمن الحدود ووقف شبكات تهريب البشر التي تُغذي الهجرة غير الشرعية.

8. تحسين الظروف المعيشية للمهاجرين واللاجئين من خلال تقديم خدمات طبية وتعليمية مُلتزمة بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى مراكز استقبال مُحترمة.
9. يهدف البحث الميداني إلى استكشاف الأسباب الرئيسية للهجرة غير الشرعية إلى ليبيا، ودراسة العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المُؤثرة عليها.
10. مبادرات تُحسّن استقرار السكان المحليين وتُقلل من الهجرة غير الشرعية عبر هذه المناطق.
11. يُعد وضع خطط ديموغرافية تُراعي التغيرات الناجمة عن الهجرة غير الشرعية، وتحقيق توزيع سكاني أكثر توازناً، إحدى طرق دعم الأهداف السكانية الوطنية.
12. تثقيف السكان المحليين حول التداعيات الإنسانية والقانونية للهجرة غير الشرعية، وتحفيزهم على اتباع لوائح الهجرة المحلية.
13. توفير فرص عمل طويلة الأمد، يشجع هذا النهج الشباب على البقاء في أوطانهم بدلاً من الهجرة غير الشرعية.
14. إنشاء قاعدة بيانات شاملة لرصد التغيرات السكانية الناجمة عن الهجرة غير النظامية، وتقييم تأثيرها على البنية الاجتماعية والاقتصادية.
15. ينبغي تغيير السياسات المتعلقة بالصحة والتعليم لتلبية احتياجات النمو السكاني الناجم عن الهجرة، مع الحرص على منع تراجع مستوى الرعاية الصحية المقدمة لكل من المقيمين والوافدين الجدد.

المراجع

1. أحمد بزريق مليكة حجاج (2018)، أسباب الهجرة غير الشرعية وآثارها، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد التاسع، مارس 2018، المجلد الأول.
2. أحمد الربايعة، ، دراسات في نظرية الهجرة ومشكلاتها الاجتماعية والثقافية، عمان: دار الثقافة والفنون ،1987
3. أحمد عبد العزيز الأصفر الهجرة غير المشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة، ورقة علمية حول مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض الطبعة الأولى 2010
4. الامم المتحدة (الجمعية العامة) : تقرير " الهجرة الدولية والتنمية "، 2006.
5. المهدي اللباد، نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن بالحكومة الليبية، السبت 14 يناير yom7.com2017 اليوم السابع
6. الحسين محمد نور عثمان (2014) الهجرة غير الشرعية والجريمة، دار الجامعة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
7. الطيب الحيلح ومحمد جصاص ، الفقر ؛ التعريف ومحاولات القياس ، ابحاث اقتصادية وادارية العدد السابع، جوان 2010.
8. الصايغ، فاطمة (2010). الهجرة الخارجية.. أبعادها وتأثيراتها، جريدة الوفد الإماراتية، 20 تموز.

9. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (2018) المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة تتعهدان بتقديم المزيد بيندر، جون (2015) الاتحاد الأوربي، ترجمة خالد غربي علي، الطبعة الأولى،ص15..

10. بومدين عربي،أبريل 2016، أزمة الدولة في منطقة الساحل: دراسة في الأسباب وتحديات البناء، مجلة قراءات افريقية، العدد 28 .

11. جهاد عودة (2005)، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، لبنان: دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1،

12. حافظ، سحر مصطفى (2013) الهجرة غير الشرعية المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية المركز القومي للبحوث الاجتماعية.

13. حداد ياسمين،2016م، أثر الواقع الأمني للساحل الافريقي على أمن غرب المتوسط، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو الجزائر .

14. خديجة يثقة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير النظامية، رسالة ماجستير غير منشورة للعام الدراسي 2013-2014 ، جامعة محمد خضير بسكرة الجزائر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

15. روجر هاردي ترجمة رائد الباش، إرث احتلال الغرب للشرق... بذور حقد وانعدام ثقة موقع قنطرة، تاريخ النشر (2016)، تاريخ الاطلاع (18) يناير (2022)، على الرابط التالي:(https://ar.qantara.de/content/).

16. زهرة كواش إشكالية الهجرة الافريقية غير الشرعية ملتقى دولي بعنوان " الهجرة غير الشرعية"، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة أحمد دراية الجزائر2016.

17. شيماء اسامة محمد ، ديسمبر2014،الفقر و مستوى التنمية البشرية في الدول العربية ، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقيين سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ، جامعة الجزائر .

18. عبد الله عبد الغني غانم، ، المهاجرون دراسة سوسيو أنثروبولوجية، ط، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث2002

19. على مصباح علي، الهجرة غير الشرعية واثارها على ليبيا، مجلة الأستاذ خريف، العدد23، لسنة 2022..

20. كلاري اسكوفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين واللاجئين في منطقة الأورومتوسيطية، ترجمة: أيمن حداد الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الانسان، 2008

21. محمود توفيق ، منهجية البحث العلمي مع التطبيق على البحث الجغرافي القاهرة، الأنجلو المصرية. 2007.

22. مطاوع، محمد. الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة الإشكالية الكبرى ولاستراتيجيات والمستجدات، مجلة المستقبل العربي، العدد 431، كانون الثاني 2015.

23. مصطفى عمر التير، ربيع ليبيا،(2014م)، لا شيء تغير سوى الوجوه والأسماء فقط التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية أربع سنوات من الربيع العربي الناشر : مؤسسة الفكر العربي.

24. موقع منظمة الأمم المتحدة UN ، شبكة المعلومات الدولية :

(https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/migration/index.html)؟

25. موقع المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ،2025/4/22،

26. وليد عبد العال محمد السيد أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الليبي المركز الديمقراطي العربي .21سبتمبر 2024

27. ويري، فريدرك (2013). بناء قطاع الأمن في ليبيا، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 6، اب واشنطن

28. ياسين عبيدات، محمد بيوض،2011م تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الاقلال من الفقر في البلدان منخفضة الدخل الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ، ديسمبر 2014، جامعة الجزائر 3 .

29. ياسين بوتيتي (2017) منظمة الهجرة .. تراجع عدد المهاجرين عبر النيجر إلى ليبيا، وكالة رويترز، 21، نيسان، ليبيا

30. التقرير الأوربي للتنمية .التغلب على الهشاشة في افريقيا صياغة نهج إفريقي جديد ، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوربي، 2009،.

31. Kostas, S. (2017). Irregular vs. Illegal Immigration. *Slovenský národopis*, *65*(4), 420-426.

32. Mısırlı, H., & Orhan, D. D. (2022). Effectiveness of Regional Organisations in Solving Security Problems of North Africa: The Libyan Civil War (2011-2022). *Güvenlik Çalışmaları Dergisi*, *24*(2), 197-210.

33. Narbone, L., Favier, A., & Collombier, V. (2016). *Inside wars: Local dynamics of conflicts in Syria and Libya*.

34. Bischoff, C., Falk, F., & Kafehsy, S. (Eds.). (2014). Images of illegalized immigration: towards a critical iconology of politics(Vol. 9). transcript Verlag.

Illegal Migration and Its Relationship to Demographic Shifts in Libya

Salah Mustafa Al-Amin

Faculty of Economics and Political Science, Department of Political Science, University of Tripoli

slahalamyn644@gmail.com

Abstract

Given Libya's geostrategic location as a major transit hub for Europe, illegal migration has emerged as one of the most significant issues facing the country in recent years. Since 2011, this trend has worsened as a result of political unrest, institutional failure, and insecurity. The effects of illegal migration have significantly impacted population distribution, labor market conditions, social and economic security, and demographics, leading to increased crime and unemployment rates, and population growth in areas unprepared for either. Therefore, this study seeks to explore the relationship between illegal migration and demographic shifts in Libya, by examining the causes of illegal migration to Libya and its impact on demographic shifts in Libya.

Keywords: illegal transformations, immigration - demographic